المملكة المغربية

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

GOBIERNO DE ESPAÑA
MINISTERIO DE HACIENDA Y ADMINISTRACIONES PÚBLICAS

SECRETARIA DE ESTADO DE ADMINISTRACIONES PUBLICAS

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة العمومية

بين

حكومة المملكة المغربية ممثلة في وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

و

حكومة المملكة الإسبانية ممثلة في كتابة الدولة المكلفة بالإدارات العمومية

إن حكومة المملكة المغربية، ممثلة في وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وحكومة المملكة الإسبانية، ممثلة في كتابة الدولة المكلفة بالإدارات العمومية، والمشار إليهما في بعد "بالطرفين"،

اعتبارا لمقتضيات معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية، الموقعة بالرباط بتاريخ 4 يوليوز 1991، باعتبارها إطارا للعلاقات السياسية الثنائية التي تجمع البلدين من أجل تطوير مجالات التفاهم والتعاون؛

اعتبارا لمقتضيات اتفاق الشراكة الإستراتيجية في مجال التنمية والتعاون الثقافي والتربوي والرياضي، الموقع بالرباط في 3 أكتوبر 2012، والذي يهم بالأساس بلورة إرادة البلدين في تعزيز التعاون في مجال تحديث الإدارة العمومية؛

إدراكا منهما أن تطوير سياسات تحديث القطاعات العمومية يشكل هدفا ذي أولوية للبلدين على حد سواء؛

اعترافا منهما بمزايا تعزيز التعاون والمساعدة التقنية بين البلدين على حد سواء بهدف تطوير وتنفيذ السياسات المتعلقة بتحديث الإدارة العمومية والحكامة الجيدة.

اتفقتا على ما يلي:

أولا

موضوع المذكرة

تضع هذه المذكرة إطارا للتعاون والتبادل بين الطرفين، وذلك من أجل ضمان تحديث الإدارة العمومية وتعزيز قدرات التدبير وتطوير الموارد البشرية.

ثانيا

أهداف المذكرة

تهدف هذه المذكرة إلى وضع إطار للتعاون الثنائي يرتكز على برامج ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين، وينفذ من خلال خطط عمل سنوية.

ثالثا

مجالات التعاون

يتفق الطرفان، من أجل تحقيق أهدافهما، على اتخاذ إجراءات مشتركة في الميادين التالية:

1- تبادل الخبرات والتجارب في مجال الوظيفة العمومية؛
2- تحديث الإدارة العمومية؛
3- تسيير وتدبير الشأن العام؛
4- تعزيز التعاون بين المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط والمعهد الوطني للإدارة العمومية بمدريد؛
5- تعزيز التعاون الثلاثي.

يتفق الطرفان على وضع خطة عمل سنوية.

رابعا

تنفيذ المذكرة

يعين الطرفان، من أجل تنفيذ هذه المذكرة، لجنة للتتبع يتم تشكيلها كما يلي:

- ممثلين اثنين عن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بالمملكة المغربية؛
- ممثلين اثنين عن كتابة الدولة المكلفة بالإدارة العمومية بالمملكة الإسبانية.

تجتمع لجنة التتبع مرة كل سنة بكل من الرباط ومدريد على التوالي من أجل :

- الدراسة والمصادقة على الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار خطة العمل السنوية ؛
- وضع آليات لتنفيذ الأنشطة المقررة في إطار خطة العمل؛

- استعراض وضعية الأنشطة المزاولة في إطار خطة العمل السنوية وتقييم نتائجها.

تستطيع لجنة التتبع السالفة الذكر، فور تشكيلها، دعوة كل شخص مؤهل وذي كفاءة تراه ضروريا لضمان سير أشغالها وتتبع البرامج.

خامسا

التمويل

يحدث الطرفان آليات لتمويل أنشطة التعاون المقررة بمقتضى هذه المذكرة وذلك من خلال رصد الموارد اللازمة والمتوفرة ضمن ميزانيتهما السنوية والتنظيمية، وبشكل يتوافق مع المقتضيات الوطنية الخاصة بالميزانية والقوانين الداخلية لكل بلد.

يتحمل كل طرف تكاليف مشاركته، ماعدا في الحالات التي يتم فيها اتخاذ شكل من أشكال التمويل البديل العام أو الخاص، أو تلك التي يتخذ فيها الطرفان أشكالا مختلفة لتمويل هذه الأنشطة.

سادسا

مشاركين آخرين

يتفق الطرفان على إمكانية تنفيذ أنشطة التعاون المقررة بمقتضى هذه المذكرة من خلال التنسيق والتعاون مع مؤسسات وهيئات أخرى عامة واجتماعية.

سابعا

التشريع المطبق

تخضع أنشطة التعاون المتعلقة بمذكرة التعاون هاته للقوانين والتشريعات والمعايير المعمول بها في كلا البلدين.

ثامنا

حماية المعلومات

يلتزم كل طرف بحماية المعلومات المتبادلة بموجب هذه المذكرة وفي توافق تام مع القواعد الجاري بها العمل في مجال المعلومات السرية لكلا البلدين.

تاسعا:

دخول حيز التنفيذ

تدخل مذكرة التفاهم هاته حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها، وتبرم لمدة 5 سنوات تجدد تلقائيا. يتم تجديدها لفترة متتالية لمدة سنة واحدة.

عاشرا:

تسوية الخلافات

يتعين حل أي نزاع ينجم عن تطبيق هذه المذكرة وديا من خلال اتفاق مشترك بين الطرفين.

حادي عشر:

تعديل وإنهاء العمل بالمذكرة

يمكن للطرفين إجراء تعديلات يرونها ضرورية لهذه المذكرة وذلك من خلال اتفاق مشترك ومن خلال تبادل الرسائل عبر القنوات الدبلوماسية.

يمكن لكل طرف إنهاء العمل بهذه المذكرة بواسطة إشعار مكتوب موجه للطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية، و لفترة تسبق هذا الإشعار بثلاثة أشهر.

حرر بالرباط بتاريخ 19 شتنبر 2014 في نسختين أصليتين باللغتين العربية والإسبانية ولكلا النصين نفس الحجية.

عن حكومة المملكة المغربية	عن حكومة المملكة الإسبانية
وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	كاتب الدولة المكلف بالإدارة العمومية
محمد مبديع	أنطونيو جيرمان بتيتا بريدا